إن مصاعب حياة الإنسان أجبرته على الكد و بذل الجهد في سبيل توفير حياة كريمة له و لأفراد أسرته، و هي طبيعة بشرية لازمته منذ بدأ الخليقة. فالإنسان يحتاج إلى الشعور بالطمأنينة و هي غاية أساسية، حيث ارتبط هذا الشعور بتاريخ البشرية و لا يتصور فصله عنها. فلما يصل الفرد إلى هذا الشعور فقد وصل إلى الرفاهية، غير أنه يتعرض لكثير من المخاطر التي تواجهه أثناء حياته و التي قد تهدد مصدر رزقه و صحته كالمرض، الشيخوخة أو وفاة الشخص المعيل، مما يدفعه إلى البحث عن وسائل تقيه مصاعب الحياة كاللجوء إلى أشخاص مقتدرين طلبا للمعونة.

و لقد أدت التحولات الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن افرازات الثورة الصناعية و التطور السريع للرأسمالية إلى اندثار البنية الأسرية التي كانت تميز تكوين الخلية الأولى في المجتمع قبل هذه المرحلة و المتسمة بتوسعها و تعدد أفرادها كالعائلات الريفية الكبيرة التي كانت تعمل في المستثمرات الفلاحية و المعامل اليدوية و التي كانت علاقة التآزر و التكافل تربط بين أفرادها.

و من افرازات الثروة الصناعية أيضا ظهور العمل، غير أن صورة تنظيمه و علاقاته اختلفت على مر العصور وفقا للظروف الحضارية لكل مجتمع، فالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية السائدة في مجتمع ما هي التي تفرض الصورة التي تتبلور فيها علاقات العمل في هذا المجتمع و التي غالبا ما تتميز بالتشعب و التعقد و بسرعة التغير و التطور، و هو ما يستلزم مرونة في مواجهتها وسرعة في حل مشاكلها و إيجاد آليات لمواجهة الأخطار المتزايدة التي يتعرض لها العمال.

و من أهم الأساليب التي تلعب دورا مهما في تحقيق الحماية لهم، هي البرامج التي تعتمدها الدول في مجال التأمينات، كبرامج حماية الأفراد و الأسر عند حدوث العجز، أو عدم القدرة على الكسب .
و تطورت هذه البرامج بصورة ملموسة خلال الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث اتصفت بالشمولية و الاهتمام بتوفير مظلة اجتماعية لحماية كافة أفراد المجتمع من مخاطر الحياة الاجتماعية، المهنية والصحية، و برز بالتالي الضمان الاجتماعي كوسيلة هامة و فعالة في كافة المجتمعات، فهو أداة للتحول الاجتماعي و التقدم مما يستوجب المحافظة على استمراره و ديمومته وتطويره، بحيث تلعب صناديقه و مؤسساته دورا هاما و أساسيا في توفير الحماية للفرد و بمقابل ذلك يجد هذا الأخير نفسه مجبرا على دفع اشتراك معين يحدده هذا النظام وفق قواعد مضبوطة تتوافق مع إمكانياته، و بذلك يتسنى له الاستفادة من مختلف الحقوق و المزايا.

و لقد استطاع الضمان الاجتماعي الجزائري في الماضي من تحقيق توسع سريع على مدى أكثر من عشرية من الازدهار الاقتصادي (سنوات السبعينات)، و ما أنجز من تزايد أجور المجتمع الفاعل، ولكن بما أن الضمان الاجتماعي نظام متطور يتأثر بالظروف و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية

وحتى السياسية التي تحيط به، فإن أي تطور أو تغير في هذه الأوضاع سرعان ما يعكس تطورا وتبدلا في أحكام النظام نفسه. و هو الحال بالنسبة للجزائر التي حاولت تكييف هذا النظام مع التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و حتى القانونية.

يغطي نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر الأخطار المنصوص عليها في الاتفاقية رقم 102 للمنظمة العالمية للعمل[1] بالنسبة للعمال الأجراء، أما فيما يخص العمال غير الأجراء فيقتصر الأمر على الأخطار التالية: المرض، العجز، الأمومة، الوفاة و التقاعد. و هو نظام قائم على أساس التضامن الإجباري و إعادة توزيع الموارد. و تلعب صناديق الضمان الاجتماعي دورا هاما في ذلك، حيث تقوم بجمع مساهمات العمال و أرباب العمل و إعادة توزيعها عليهم في حالة وقوعهم في إحدى الأخطار المذكورة سابقا.

لا يهدف الضمان الاجتماعي إلى تحقيق الأرباح، كما لا ينبغي عليه أن ينفق أكثر مما تسمح به موارده، لهذا عليه أن يسعى إلى تحقيق التوازن المالي و التكافؤ بين الموارد و النفقات. لكن هذا المبدأ لا يطبق في الجزائر، حيث يشهد الضمان الاجتماعي أزمات مالية مرتبطة كلها بالزيادة المفرطة في النفقات و بالمقابل تطور ضئيل للإيرادات. و هذا ما يضع الجزائر أمام تحديات مستقبلية كبيرة تجعلها في حاجة إلى تطبيق سياسات و استراتيجيات فعالة على مستوى تسيير صناديقها حتى يتم تجاوز هذه الأزمات.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما هو واقع تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر؟ "

تبعا للإشكالية تندرج الأسئلة الثانوية التالية:

- كيف ظهرت الحماية الاجتماعية في العالم و ما هي نماذجها؟
- ما هو تعريف و أهداف الحماية الاجتماعية؟
- ما هي الأخطار التي تغطيها الحماية الاجتماعية؟
- ما هو الضمان الاجتماعي و ما الفرق بينه و بين الأنظمة المشابهة له؟
- ما هي أنظمة الضمان الاجتماعي و ما هي آليات عمله؟

[1] - http://www1.umn.edu/humanrts/arab/ilo/ilo-c102.pdf

- ما هو دور الضمان الاجتماعي الجزائري وما الأخطار التي يغطيها؟
- ما هي الآليات التي يرتكز عليها الضمان الاجتماعي الجزائري؟
- ما هي مختلف المنازعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في الجزائر؟
- ما هي مختلف صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري و ما دورها؟
- ما هو النظام القانوني و المالي و المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائري؟
- كيف يتم التسيير الإداري، المالي و المحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائري؟
- ما هي مشاكل الضمان الاجتماعي في الجزائر و ما هي أهم الحلول المطبقة في الآونة الأخيرة؟
- ما هي الآليات الجديدة في مجال الضمان الاجتماعي الجزائري؟
- كيف يتم تنفيذ ميزانية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تلمسان؟

و على ضوء هذه الأسئلة الثانوية يتبلور في أذهاننا الفرضيات التالية:

☜يكتسي الضمان الاجتماعي أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري.

☜يعتمد الضمان الاجتماعي الجزائري في تمويله على اشتراكات العمال.

☜قدرة الضمان الاجتماعي الجزائري على مواجهة الاحتياجات المتزايدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

☜تحقيق التوازن المالي هو شرط أساسي لاستمرار و ديمومة صناديق الضمان الاجتماعي.

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة و إنما يعود لأسباب موضوعية و ذاتية:

الأسباب الموضوعية:

- التعمق في دراسة الكيفية التي يتم بها تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر.
- الدور المهم الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في العالم و الجزائر بالأخص.
- الكشف عن المشاكل التي تعانيها الصناديق في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر.

الأسباب الذاتية:

- العلاقة الوطيدة بين هذا الموضوع و نوع التخصص الذي ندرسه: تسيير المالية العامة.
- ميلي الطبيعي للبحث و الاستطلاع في هذا الموضوع.
- شعوري بقيمة و أهمية هذا الموضوع، و إرادتي في مواصلة البحث فيه.

- إمكانية البحث في هذا الموضوع و قدرة الوصول إلى المعلومات المتصلة بالبحث من خلال المصادر والمراجع المتوفرة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع في سعي منظومة الضمان الاجتماعي الدءوب و الدائم نحو التقدم و رفع مستواها عن طريق تطوير خدماتها و تقديم مزايا للمؤمنين و المنخرطين.

كما أنه محاولة منا لسد النقص في أبحاث الضمان الاجتماعي و إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث على وجه العموم، لاسيما أن مختلف الباحثين ركزوا على علاقة الضمان الاجتماعي بمختلف المفاهيم الأخرى كالشغل، التنمية الاقتصادية... و لم يتعمقوا في الكيفية التي يتم بها تسيير هيئات الضمان الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع، و ضرورة البحث فيه خاصة بعدما أصبح الضمان الاجتماعي أداة للتحول الاجتماعي و التقدم و ذو أهمية كبيرة في حياة الفرد و تشكيل صورة واضحة عن الضمان الاجتماعي ة عن آليات عمله.

كما أنه يعاني من مشاكل تدعونا إلى ضرورة البحث و بدقة لإيجاد الحلول الضرورية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي و الحساس.

الدراسات السابقة للموضوع:

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أن هناك مجموعة من الدراسات تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا، و قد ارتأينا ذكر الدراسات المتعلقة بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، وتتمثل فيما يلي :

- كيفاني شهيدة ـ التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية، مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر- رسالة ماجستير علوم اقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي جامعة تلمسان 2006-2007. و لقد تناولت العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية باستعمال إحصائيات ممثلة بيانيا، و أيضا البحث في الحماية الصحية و إظهار علاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- وراد فؤاد- الحماية الاجتماعية والتشغيل، دراسة حالة الجزائر- ماجستير علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية جامعة تلمسان2008/2007. و لقد تناول فيها آليات الحماية الاجتماعية التي يمكن من خلالها تحقيق معدل مقبول من التشغيل و تسهيل عملية الالتحاق بسوق العمل.

صعوبات البحث:

واجهتنا عراقيل ومشاكل عديدة في سبيل إعداد هذا البحث، نوردها قصد لفت أنظار المسئولين من أجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصير الباحثين من أجل التعامل مع مثل هذه العقبات، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة الميدانية نظرا للثقافة السائدة في المؤسسة لدى العمال سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين، الذين لا يتعاونون مع الباحث إلا في حدود ضيقة لا تفي بأغراض البحث بشكل عام، بثقافة الحفاظ على سرية المعلومات التي تخص الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة تلمسان.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، مما يدفعنا للدقة والاحتراز في انتقاء ما هو قريب من الصحة.

المنهج المتبع:

إن دراستنا لهذا الموضوع اقتضت منا إتباع مزيج من المنهج التاريخي و الوصفي و المنهج المقارن والتحليلي. حيث أن المنهج التاريخي يتجلى في سرد الحقائق المتعلقة بالتطور التاريخي للحماية الاجتماعية في العالم و أيضا تطور التاريخي للضمان الاجتماعي في الجزائر.

أما المنهج الوصفي فيتجلى في العرض العام للمفاهيم المتعلقة بالحماية الاجتماعية، الخطر الاجتماعي، الضمان الاجتماعي، الاشتراكات، التعويضات ....

كما أن الموضوع لا يخلو من المنهج المقارن الذي اعتمدنا عليه للمقارنة بين نموذجي الحماية الاجتماعية: نموذج Beveridge و نموذج Bismarck.

أما المنهج التحليلي فيظهر في تحليل النسب الخاصة بتطور الاشتراكات و التعويضات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تلمسان.

أدوات الدراسة:

فيما يخص أدوات الدراسة المستخدمة، لجأنا إلى استعمال المسح المكتبي و هذا لغرض معرفة ما تناولته الكتب في هذا الموضوع، بالإضافة إلى مواقع الانترنت.

كما أجرينا مقابلات مع مدير الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لولاية تلمسان، وأيضا أحد عمال الوكالة لجمع البيانات و الوثائق بهدف جمع المعلومات عن الوكالة و دورها، و بالتالي نستوفي تحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

استعراض الخطة المتبعة:

تبعا للأهداف المتوخاة من الأطروحة و لمعالجة الإشكالية والتساؤلات الجزئية و لاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: الذي جاء تحت عنوان تطور أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا من خلاله إلى التطور التاريخي للحماية الاجتماعية قبل الثورة الصناعية و بعدها، و أيضا مختلف النماذج المحددة لها .

المبحث الثاني: تناولنا فيه تعريف الحماية الاجتماعية و أهدافها، بالإضافة تعريف الخطر الاجتماعي و أنواع المخاطر التي تغطيها الحماية الاجتماعية.

المبحث الثالث: عرَفنا من خلاله الضمان الاجتماعي و الفرق بينه و بين مختلف الأنظمة المشابهه له، كما استعرضنا أنظمة الضمان في بعض دول العالم، مبادئه، وأهدافه .

المبحث الرابع: و فيه بيَنا مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي و أيضا آليات عمله.

الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان الضمان الاجتماعي الجزائري فقد قسمناه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: و فيه ذكرنا التطور التاريخي للضمان الاجتماعي الجزائري قبل سنة 1970 و بعدها.

المبحث الثاني: تناولنا فيه الدور الاقتصادي و الاجتماعي للضمان الاجتماعي الجزائري و الأخطار التي يغطيها.

المبحث الثالث: ركَزنا فيه على الأساليب التي يتم بها تمويل الضمان الاجتماعي الجزائري و مختلف التقديمات التي يمنحها الضمان الاجتماعي للمؤمنين.

المبحث الرابع: و فيه ذكرنا مختلف المنازعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي الجزائري و مجالاتها.

الفصل الثالث: الذي جاء بعنوان تسيير صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري و هو كذلك قسَمناه إلى ثلاثة مباحث نظرية و مبحث تطبيقي:

المبحث الأول: عرضنا فيه نشأة صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري و دورها و كذلك نظامها القانوني و المالي.

المبحث الثاني: و فيه تناولنا التسيير الإداري و المالي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائري، و كذا مختلف ميزانيات هيئات الضمان الاجتماعي و إجراءات تحضيرها و المصادقة عليها.

المبحث الثالث: ألقينا الضوء على مشاكل الضمان الاجتماعي الجزائري و مختلف الإصلاحات المطبقة في الآونة الأخيرة، و تطرقنا إلى آلية بطاقة الشفاء و تطبيقها.

المبحث الرابع: و فيه دراسة لحالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تلمسان تناولنا من خلاله الهيكل التنظيمي للوكالة و الكيفية التي تتم بها تنفيذ ميزانية الصندوق، كما قمنا بتحليل بعض المعطيات الخاصة بالوكالة.

و أخيرا ختمنا هذا البحث ككل بخاتمة عامة أكَدنا فيها النقاط الرئيسية التي انطوى عليها البحث، مع إرفاقها بأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا له، و كذلك بجملة من التوصيات و الاقتراحات التي رأيناها مناسبة لمعالجة بعض السلبيات الملاحظة. و بغية فتح باب البحث من جديد في هذا الموضوع قمنا بطرح إشكاليات لبحوث أخرى قد تشكل عناوين لموضوعات مستقبلية.